

# حكومة الفخفاخ على عتبة أول مواجهة مع اتحاد الشغل

## المنظمة العمالية في تونس تحذر من تواصل الخطط المجحفة في حق العمال



### الاتحاد قوة ضغط ضد الحكومة

لتخفيض الأجور في حال استمرت المتاعب الاقتصادية والمالية. وبجسب الفخفاخ، كلفت جهود مكافحة وباء كورونا الاقتصاد الوطني 4.5 مليار دينار (حوالي 1.578 مليار دولار). وتستعد الحكومة لطرح برنامج يحدد أولويات الإنعاش الاقتصادي الشهر الجاري أمام البرلمان. وقال الفخفاخ إن الوضع الاقتصادي حرج جدا وهناك مخاطر بان تعجز الدولة عن الإيفاء بتعهداتها المالية إذا لم تقم بالإصلاحات الضرورية. ولم تتجاوز نسبة النمو في تونس في 2019 الواحد في المئة فيما توقع صندوق النقد الدولي انكماشاً قاسياً للاقتصاد التونسي منذ تاريخ استقلالها عن فرنسا عام 1956، بنسبة 4.3 في المئة في 2020.

حد المواجهة ونقطة القطيعة أو نقطة اللاعودة بين الطرفين". وعلى رغم إقرار عبود بإمكانية خلق توتر لكن في "الأخير من مصلحة الجميع أن يقع تغليب صوت العقل تفادياً للحظور". وفي حال تمسك الحكومة بإقرار التخفيض في الأجور، يرى عبود أن الاتحاد لن يقبل بذلك إلا في حالة واحدة وهي أن تقوم الحكومة بإجراءات حقيقية وملموسة تمس الفئات التي انتفعت من 2011 والمتهربة وأصحاب الاقتصاد الموازي على حد السواء". ويستنتج "حين تتسلم التضحية الجميع ربما يقبل الاتحاد الحديث في المسألة". وكان رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ لمح في حوار بثته وسائل إعلام محلية إلى أن حكومته قد تضطر

المسؤولية في حال رفضه المقترحات". ويتوقع بن فرج أن يرفض الشارع أيضاً مقترح التقليص في الأجور. ويعتبر الاتحاد لاعبا أساسيا في المشهد السياسي، حيث حرصت جل الحكومات المتعاقبة على كسب وده ودعمه ضمانا لحزام اجتماعي متين يقبها شر الصراعات الحزبية. وفيما يبدو موقف الاتحاد ضاببا من حكومة الفخفاخ، إلا أن الأخير يفضل الجلوس على طاولة المفاوضات ويأمره على الحوار لتقريب وجهات النظر المتباينة في إدارة أزمات البلاد. وحسب محللين، سيبقى الحوار نقطة لقاء بين الطرف الحكومي والنقابي تجنبا لغضب الشارع. ويستبعد المحلل السياسي خالد عبود أن "يصل الأمر

وفيما يتوقع متابعون أن يسهم تعنت الاتحاد في هذا الملف في مزيد إرباك المشهد، يستبعد آخرون وقوع البلاد في مطبات صدام جديد بين الطرف الحكومي والنقابي. وأشار السياسي التونسي الصحي بن فرج لـ "العرب" إلى أن "الأزمة في تونس أعمق ولا يمكن حصرها بين طرفين فهي أزمة مجتمع بأسرها". وتعليقا على مستقبل العلاقة بين الحكومة والاتحاد في ظل حالة الشد والجذب المستمرة بينهما، يرى بن فرج أن العلاقة بينهما في طريق التآزم. وتابع "الفخفاخ خيّر الأطراف الاجتماعية بين مراجعة الاتفاقيات السابقة وإمكانية تخفيض الأجور. كأنه وضع السكين على رقبته الاتحاد وحمله

طفت على السطح مجددا بؤادر صدام بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة عمالية) بسبب برامج حكومية تسعى إلى وقف الانتدابات وتجميد الأجور عام 2021، فضلا عن إجراءات تقشفية أخرى، وهو ما اعتبرته المنظمة الشغيلة إجراءات مجحفة في حق العمال، وسط تحذير شديد من تداعيات اجتماعية وخيمة.

### أمنة جبران

تونس - تعكس السياسة النقشافية التي تتوخاها حكومة إلياس الفخفاخ هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس، كما تطرح صعوبات الحكومة في الالتزام بتعهداتها العامة والقطاعية، وهو ما ينذر بملامح صراع مرتقب بين الحكومة والمنظمة المدافعة على حقوق العمال.

وأعرب الاتحاد في بيان له الأربعاء، وصفه مراقبون بـ "تشديد الهجة"، عن رفضه المطلق المساس بأجور العمال والموظفين، مؤكدا على وجوب التزام الحكومة بتعهداتها بتطبيق الاتفاقيات المضادة العامة والقطاعية ومنها القسط الثالث من الزيادة العامة في رواتب الوظيفة العمومية، كما حث الحكومة على التفاوض الجدي من أجل إنهاء الملفات العالقة والعمل على حلحلة العديد من المشاكل القطاعية والجهوية.

وأوضح الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل محمد علي بوغديري في تصريح لـ "العرب" أن "الاتحاد يرفض رفضا قاطعا المساس بالأجور"، تحت حجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية، وبدل سياسة الإقطاع، يرى بوغديري أن الأجدى هو "مكافحة

التفويض الجدي من أجل إنهاء الملفات العالقة والعمل على حلحلة العديد من المشاكل القطاعية والجهوية. وأوضح الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل محمد علي بوغديري في تصريح لـ "العرب" أن "الاتحاد يرفض رفضا قاطعا المساس بالأجور"، تحت حجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية، وبدل سياسة الإقطاع، يرى بوغديري أن الأجدى هو "مكافحة

التفويض الجدي من أجل إنهاء الملفات العالقة والعمل على حلحلة العديد من المشاكل القطاعية والجهوية. وأوضح الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل محمد علي بوغديري في تصريح لـ "العرب" أن "الاتحاد يرفض رفضا قاطعا المساس بالأجور"، تحت حجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية، وبدل سياسة الإقطاع، يرى بوغديري أن الأجدى هو "مكافحة

التفويض الجدي من أجل إنهاء الملفات العالقة والعمل على حلحلة العديد من المشاكل القطاعية والجهوية. وأوضح الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل محمد علي بوغديري في تصريح لـ "العرب" أن "الاتحاد يرفض رفضا قاطعا المساس بالأجور"، تحت حجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية، وبدل سياسة الإقطاع، يرى بوغديري أن الأجدى هو "مكافحة

التفويض الجدي من أجل إنهاء الملفات العالقة والعمل على حلحلة العديد من المشاكل القطاعية والجهوية. وأوضح الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل محمد علي بوغديري في تصريح لـ "العرب" أن "الاتحاد يرفض رفضا قاطعا المساس بالأجور"، تحت حجة تداعيات حالة الطوارئ الصحية، وبدل سياسة الإقطاع، يرى بوغديري أن الأجدى هو "مكافحة



محمد علي بوغديري  
الاتحاد يرفض رفضا  
قاطعا المساس  
بالأجور

ولاققت مصادقة البرلمان مساء الأربعاء على مشروع قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ترحيبا لدى الأوساط السياسية والشعبية، حيث يطرح هذا القانون مشاريع تنمية ويركز على خلق مواطن شغل جديدة للشباب. ويشير بوغديري إلى أن "هذا المقترح هو من ضمن خياراتنا البديلة كمنظمة شغيلة

# السلطة الجزائرية تجهز أذرعا الحزبية

## تحسبا لتمير الدستور الجديد

وحلّ البعض إلى توافؤ السلطة مع الحزبين العتيدين، من خلال الترخيص لهما في الظروف الصحية الاستثنائية الداخلية لتزكية نتائج المؤتمرين، بينما لا تزال العديد من الأحزاب (قيد التأسيس) تنتظر الضوء الأخضر من الوزارة منذ عدة سنوات للحصول على الاعتماد الرسمي. ويرى متابعون للشأن الجزائري أن مقاربة التجديد التي اعتمدها السلطة، تريد توسيعها إلى الأذرع السياسية التقليدية، من خلال الدفع بجبل جديد من القيادات إلى الواجهة مقابل الوفاء والولاء لعقيدة السلطة، من أجل شراكة سياسية في المحطات القادمة. ويعتبر الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد قبل نهاية العام الجاري، أكبر امتحان للسلطة، ولذلك سارعت لرسكلة أذرعا الحزبية تحسبا لتمير المشروع، لاسيما وأن الوثيقة المعروضة للإجراء والنقاش لم ترض حتى الوفاء الذي دعم الرئيس عبد المجيد تبون في الاستحقاقات الرئاسية المنتظمة في شهر ديسمبر الماضي.

وأظهرت القيادات تناغما مع خطاب السلطة من خلال رسائل الدعم المعبر عنها على هامش المؤتمرين المنعدين نهاية الشهر الماضي، بما فيها التدابير غير الشعبية المتخذة من طرف الحكومة في قانون المالية التكميلي، المصادق عليه بالأغلبية النيابية التي يحوز الحزبان على أغلبيتهما، ورغم أن رئيس الدولة

وحلّ البعض إلى توافؤ السلطة مع الحزبين العتيدين، من خلال الترخيص لهما في الظروف الصحية الاستثنائية الداخلية لتزكية نتائج المؤتمرين، بينما لا تزال العديد من الأحزاب (قيد التأسيس) تنتظر الضوء الأخضر من الوزارة منذ عدة سنوات للحصول على الاعتماد الرسمي. ويرى متابعون للشأن الجزائري أن مقاربة التجديد التي اعتمدها السلطة، تريد توسيعها إلى الأذرع السياسية التقليدية، من خلال الدفع بجبل جديد من القيادات إلى الواجهة مقابل الوفاء والولاء لعقيدة السلطة، من أجل شراكة سياسية في المحطات القادمة. ويعتبر الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد قبل نهاية العام الجاري، أكبر امتحان للسلطة، ولذلك سارعت لرسكلة أذرعا الحزبية تحسبا لتمير المشروع، لاسيما وأن الوثيقة المعروضة للإجراء والنقاش لم ترض حتى الوفاء الذي دعم الرئيس عبد المجيد تبون في الاستحقاقات الرئاسية المنتظمة في شهر ديسمبر الماضي.

وحلّ البعض إلى توافؤ السلطة مع الحزبين العتيدين، من خلال الترخيص لهما في الظروف الصحية الاستثنائية الداخلية لتزكية نتائج المؤتمرين، بينما لا تزال العديد من الأحزاب (قيد التأسيس) تنتظر الضوء الأخضر من الوزارة منذ عدة سنوات للحصول على الاعتماد الرسمي. ويرى متابعون للشأن الجزائري أن مقاربة التجديد التي اعتمدها السلطة، تريد توسيعها إلى الأذرع السياسية التقليدية، من خلال الدفع بجبل جديد من القيادات إلى الواجهة مقابل الوفاء والولاء لعقيدة السلطة، من أجل شراكة سياسية في المحطات القادمة. ويعتبر الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد قبل نهاية العام الجاري، أكبر امتحان للسلطة، ولذلك سارعت لرسكلة أذرعا الحزبية تحسبا لتمير المشروع، لاسيما وأن الوثيقة المعروضة للإجراء والنقاش لم ترض حتى الوفاء الذي دعم الرئيس عبد المجيد تبون في الاستحقاقات الرئاسية المنتظمة في شهر ديسمبر الماضي.

وحلّ البعض إلى توافؤ السلطة مع الحزبين العتيدين، من خلال الترخيص لهما في الظروف الصحية الاستثنائية الداخلية لتزكية نتائج المؤتمرين، بينما لا تزال العديد من الأحزاب (قيد التأسيس) تنتظر الضوء الأخضر من الوزارة منذ عدة سنوات للحصول على الاعتماد الرسمي. ويرى متابعون للشأن الجزائري أن مقاربة التجديد التي اعتمدها السلطة، تريد توسيعها إلى الأذرع السياسية التقليدية، من خلال الدفع بجبل جديد من القيادات إلى الواجهة مقابل الوفاء والولاء لعقيدة السلطة، من أجل شراكة سياسية في المحطات القادمة. ويعتبر الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد قبل نهاية العام الجاري، أكبر امتحان للسلطة، ولذلك سارعت لرسكلة أذرعا الحزبية تحسبا لتمير المشروع، لاسيما وأن الوثيقة المعروضة للإجراء والنقاش لم ترض حتى الوفاء الذي دعم الرئيس عبد المجيد تبون في الاستحقاقات الرئاسية المنتظمة في شهر ديسمبر الماضي.



الظهور في صف المعارضة لامتصاص غضب الشارع

تسارع السلطة الجزائرية بتجهيز أذرعا السياسية تحسبا لتمير الدستور الجديد، الذي كشفت عن مسودته قبل بضعة أسابيع، والتي أثارت جدلا واسعا، في وقت اعتبره الكثير غير مناسب، لزامنه مع انتشار فايروس كورونا، وحظر أنشطة العمل السياسي من قبل الحكومة.

الجزائرية، رغم إجراء حظر الأنشطة السياسية والثقافية من طرف الحكومة في إطار مكافحة وباء كورونا.

ويعتبر حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي تأسس العام 1997، الحزب الثاني للسلطة، بعد جبهة التحرير الوطني، ويعرف بحزب "أبولشوارب"، نتيجة ولادته القوية، حيث حاز على

وحوال الأمين العام الجديد الطيب زيتوني، المدعوم سابقا من طرف الرجل القوي في السلطة السابق سعيد بوتفليقة، الذي وضعه على رأس بلدية العاصمة، ثم على رأس مؤسسة المعارض الحكومية، الظهور في ثوب المعارض للأمين العام السابق المسجون أحمد أويحي، من أجل استمالة قواعد الحزب النائية، والتخفيف من غضب الشارع على واحد من أكبر الأحزاب السياسية في البلاد والاستفادة من الانتخابات

وحوال الأمين العام الجديد الطيب زيتوني، المدعوم سابقا من طرف الرجل القوي في السلطة السابق سعيد بوتفليقة، الذي وضعه على رأس بلدية العاصمة، ثم على رأس مؤسسة المعارض الحكومية، الظهور في ثوب المعارض للأمين العام السابق المسجون أحمد أويحي، من أجل استمالة قواعد الحزب النائية، والتخفيف من غضب الشارع على واحد من أكبر الأحزاب السياسية في البلاد والاستفادة من الانتخابات

وحوال الأمين العام الجديد الطيب زيتوني، المدعوم سابقا من طرف الرجل القوي في السلطة السابق سعيد بوتفليقة، الذي وضعه على رأس بلدية العاصمة، ثم على رأس مؤسسة المعارض الحكومية، الظهور في ثوب المعارض للأمين العام السابق المسجون أحمد أويحي، من أجل استمالة قواعد الحزب النائية، والتخفيف من غضب الشارع على واحد من أكبر الأحزاب السياسية في البلاد والاستفادة من الانتخابات

## تركيا تجند أطفالا سوريين للقتال في ليبيا

جنيف - أكد خبراء أمميون، الخميس، انخراط تركيا في عمليات واسعة النطاق لتجنيد ونقل المقاتلين السوريين إلى ليبيا لدعم ميليشيات حكومة الوفاق في طرابلس. وحذر فريق الأمم المتحدة من تصعيد النزاع في ليبيا، وتقويض احتمالات التوصل إلى حل سلمي. ووفق الخبراء فقد تم إرسال آلاف السوريين، منهم أطفال بمن فيهم صبية دون سن الـ 18 سنة، إلى ليبيا عبر تركيا في الأشهر الأخيرة. وأعرب كريس كوجا عن القلق من أن هؤلاء الأطفال "يأتون من وضع اجتماعي واقتصادي ضعيف ويتم استغلالهم وتجنيدهم كمرتزقة". ودعا الفريق الأممي إلى التوقف فوراً عن تجنيد المرتزقة والجهات الفاعلة ذات الصلة للاستمرار في الأعمال العدائية، مشيراً إلى أن ذلك يزيد من كثرة الجماعات المسلحة.

وأشار الفريق إلى التقارير التي تفيد بأن تركيا انخرطت في عمليات تجنيد ونقل المرتزقة السوريين للمشاركة في الأعمال العدائية لدعم حكومة الوفاق الوطني. وحث الحكومات على التحقيق في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها هؤلاء الفاعلون. وتعتمد حكومة الوفاق على رعايا دول ثالثة لدعم العمليات العسكرية، بمن في ذلك الأفراد العسكريون الروس، والمرتزقة السوريون والتشاديون والسودانيون. ويأتي التجاوز التركي بالتزامن مع تجديد الاتحاد الأوروبي مطالبته بوقف القتال في ليبيا، معتبرا أن الوضع خطير جدا.

ويذكر عن القيادي السابق في الحزب المذكور شهاب صديق، مقولته الشهيرة التي لخصت الوضع وعبرت عنه بصدق، لما سئل عن دعم حزبه والأحزاب الأخرى لمشروع الولاية الخامسة ليونفليقة التي فجرت الوضع بالبلاد، "لقد كنا عمى بصيرة"، في إشارة إلى عدم تقدير الأحزاب المذكورة للموقف وللعواقب، وهو السيناريو الذي قد ينطبق على المشهد الجديد، في ظل استمرار ما أسماه بـ "عمى البصيرة".